علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية ودورها في تصويب القرار الائتماني
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

أوسعيد نيسة، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات -جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
البريد الإلكتروني: n.oussaid@univ-boumerdes.dz
بلقاضي بلقاسم، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
البريد الإلكتروني: belexpert@yahoo.fr

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور العلاقة التي تربط المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري وكيف تؤثر هذه العلاقة في تصويب القرارات الائتمانية. استندت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن وجود إدارة مراجعة داخلية مستقلة تعمل بجوار رقابة داخلية فعالة يؤدي إلى تحقيق إدارة ائتمانية تتسم بالكفاءة والنجاعة في اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة.
وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التقييم المستمر لمدى فعالية الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية المتبعة عند دراسة طلبات منح الائتمان من قبل المراجع الداخلي من شأنه أن يعمل على تصويب القرار الائتماني. فوجود نظام رقابة داخلية وحده غير كافي لذلك لابد من تواجد إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية تعمل بجواره وتعمل على إدخال تحسينات عليه وهكذا تساعد هذه العلاقة على تصويب القرار الائتماني.
الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية ، القرار الائتماني.

Abstract:
The purpose of this study is to clarify the role of the relationship between the internal audit and the internal control of the National Bank of Algeria and how this relationship affects the correction of credit decisions. The study was based on the assumption that an independent internal audit department, operating alongside effective internal control, would lead to efficient and efficient credit management in making sound credit decisions.
The study concluded that a continuous assessment of the effectiveness of the internal control systems and procedures used in the examination of credit applications by the internal auditor would correct the credit decision. The existence of an internal control system alone is not enough, so there must be an independent internal audit department that works alongside it and makes improvements to it, thus helping the relationship to correct the credit decision.
Keywords: Internal audit, credit decision, relationship between the internal audit and the internal control.

المقدمة:
تعتبر المراجعة الداخلية أداة لخدمة وتحقيق أهداف الإدارة في مجال الرقابة، فهي تمثل إحدى وسائل الرقابة الداخلية وأحد حلقاتها، فوجود نظام فعال وقوي للرقابة في البنوك عامة وإدارة الائتمان خاصة سوف يساعد على اكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في تطبيق الإجراءات و الضوابط المقررة من قبل الإدارة عند دراسة وتقييم طلبات منح الائتمان والذي يؤثر على القرارات الائتمانية. لذا وجب على المصارف اختيار أنجع الوسائل الرقابية الملائمة للوصول إلى اتخاذ القرار الائتماني الصائب والذي بدوره يكون عن طريق حصول الإدارة على تأكيدات عن مدى فعالية النظم و الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية المطبقة. ولهذا ازدادت الحاجة إلى وجود مراجعة داخلية كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة على مدها بهذه التأكيدات والضمانات ومعرفة مدى الالتزام بتطبيق اللوائح والتعليمات عند دراسة وتقييم طلبات منح الائتمان لضمان تصويب قراراتها الائتمانية .

إشكالية البحث
بناءا على ما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الورقة البحثية في الإشكالية الرئيسية التالية:
كيف يمكن أن تساهم علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية في تصويب القرار الائتماني في البنوك التجارية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيمايلي:

1. ما هو مفهوم المراجعة الداخلية ؟ وما هو هدفها في المصارف ؟
2. ماذا نقصد بالقرار الائتماني؟ و ماهي مصادره ؟
3. فيما تكمن العلاقة التي تربط المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية وكيف يمكنها أن تصّوب القرار الائتماني؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ارتباط تربط المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية وتؤثر على القرار الائتماني الصائب.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: إن وجود إدارة مستقلة ذات كفاءة عالية للمراجعة الداخلية إلى جانب نظام جيد للرقابة الداخلية من شأنها أن تساعد على صياغة قرارات ائتمانية صائبة.

الفرضية الثانية: إن وجود نظام الرقابة الداخلية فعّال في البنوك يساعد على اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة.

الفرضية الثالثة: إن المتابعة والتقييم المستمر لمدى فعالية الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية المطبقة في إدارة الائتمان من قبل المراجع الداخلي من شأنه أن يعمل على تصويب القرارات الائتمانية.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- ✓ إبراز دور المراجعة الداخلية الذي تلعبه في المصارف وخاصة في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.
- ✓ استعراض أهمية علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري في البنوك وإدخال تحسينات علية.
- ✓ الوقوف على دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بإدارة الائتمان وما تأثير هذا التفعيل في تصويب القرار الائتماني.

المنهج المتبع

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي، بهدف وصف مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى مختلف النتائج المتوخاة من البحث، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لإبراز العلاقة التي تربط المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية ودورها في تصويب القرار الائتماني، من خلال تفسير وتحليل نتائج المقابلة المتأتية من الزيارات الميدانية للمراجع الداخلي التي قمنا بها على مستوى المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

محاور البحث:

المحور الأول: التأصيل النظري للمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية.

المحور الثاني: القرار الائتماني، مصادره وركائزه.

المحور الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية ودورها في تصويب القرار الائتماني .

المحور 1: التأصيل النظري للمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية

I. المراجعة الداخلية

1. مفهوم المراجعة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت المراجعة الداخلية و أبرزها التعاريف التالية :

التعريف الأول:[1]عرف المراجعة الداخلية بأنها: مجموعة من أوجه النشاط مستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال المنشأة وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وأخيرا في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها للوصول إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".

[1] د.إيمان ابراهيم حسين، **"المراجعة و الرقابة في نظم المحاسبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة دمنهور، الإسكندرية، 2018، ص 114.

التعريف الثاني: في سنة 1999 أصدر معهد المراجعين الداخليين (IIA) التعريف الشامل والمفهوم الجديد للمراجعة الداخلية الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال [2] " نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي حول درجة السيطرة على عملياتها وكيفية تحسينها، بحي تساعد المؤسسة على خلق قيمة مضافة وتحقيق أهدافها بصورة منهجية لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتقديم مقترحات لزيادة فعاليتها".

ففي سنة 2010 قدم واقترح مجلس إدارة المعهد (IIA) ثلاثة مكونات لهذه القيمة المضافة، نذكرها فيمايلي[3]:

- التأكيد (Assurance): الحوكمة، إدارة المخاطر، الرقابة. بحيث أن المراجعة الداخلية تقدم تأكيد حول مسارات processus الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة بهدف مساعدتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية وعملياتها والتقارير والمطابقة.
- وجهة نظر (Point de vue): المحفز، التحليل والتقييمات. فالمراجعة الداخلية بمثابة محفز يسمح بتحسين كفاءة وفعالية أي مؤسسة من خلال إبداء وجهة نظر وتوصيات مبنية على التحليل وتقييم المعلومات والمسارات العملياتية.
- الموضوعية (Objectivité): النزاهة، المساءلة والاستقلال. فالمراجعة الداخلية تخلق قيمة إضافية لهيئات الإدارة العليا كمصدر مستقل وموضوعي للاستشارة وهذا من خلال إظهار النزاهة والمساءلة.

التعريف الثالث: المراجعة الداخلية تعمل consisteعلى vérifier مدى التزام واحترام تطبيق بالقواعد الموضوعة من طرف المؤسسة[4]

2. خدمات المراجعة الداخلية[5]

تتمثل خدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية فيمايلي:

أ. **خدمات التأكيد:** هي التي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل للعملية، وأن طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المراجع الداخلي.

ب. **خدمات استشارية:** هي التي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناءا على طالب المهمة، حيث طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين لاتفاق مع العميل.

ت. **خدمات وقائية:** هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الإسراف وحماية السياسات المختلفة في المؤسسة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

ث. **خدمات تقييميه:** تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال قياس مدى فعاّلية نظم وإجراءات الرقابية الداخلية المطبقة في المؤسسة.

ج. **خدمات إنشائية:** تتمثل في مساعدة المراجع الداخلي لإدارة المؤسسة في توفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة سواء كانت الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

ح. **خدمات علاجية:** تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء إكتشفها أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة.

3. أهداف المراجعة الداخلية في البنوك[6]

نذكر فيما يلي أهم أهدافها:

- ✓ تسيير وتحقيق أهداف العمل في البنك؛ والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات؛ وحماية أصول المصرف؛ وتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛

---

[2] IIA/IFACI (trad.), Cadre de référence international des pratiques professionnelles de l'audit interne (Paris: IFACI, 2014), p15.

[3] Kurt F. Reding, et autres, "**Manuel d'AUDIT INTERNE**", 3eme édition, Paris, 2015, chapitre 1, p 2.

[4] Jacques Renard, "**Théorie et pratique de L'AUDIT INTERNE**", 10 eme édition, Paris, 2017, p 63.

[5] محمد لمين علون، **"التدقيق الداخلي و دوره في تحقيق التسيير الأمثل بالمؤسسة"**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2018، ص 47-48.

[6] أحمد حلمي جمعة، **"التدقيق للحسابات"**، دار الصفاء، عمان، 2010، ص 8-9.

- ✓ تسيير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق؛
- ✓ استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف؛
- ✓ زيادة الموثوقية بالقوائم المالية؛

4. معايير المراجعة الداخلية[7]

وضع معهد المدققين الداخليين الأمريكي معايير تنظم المهنة وتوفر للعاملين في المراجعة الداخلية في جميع أنحاء العالم إرشادات رسمية تعزز الثقة في مهامه، حيث قسم المعهد المعايير إلى قسمين: معايير الصفات Attribute Standards و تأخذ هذه المجموعة مسلسل أرقام 1000، ومعايير الأداء Performance Standards وتأخذ هذه المجموعة مسلسل الأرقام 2000، ويضاف الحرف A للمعايير المرتبطة بالخدمات التوكيدية، ويضاف C للمعايير المرتبطة بالخدمات الاستشارية، وهناك مجموعة أخيرة من المعايير وهي معايير التطبيق Implémentation Standards.

الجدول رقم (1): المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	معيار الهدف و السلطة و المسؤولية	2000	إدارة نشاط المراجعة الداخلية
1100	معيار الاستقلالية و الموضوعية	2100	طبيعة الخدمة
1200	معيار الكفاءة و بدل العناية المهنية	2200	تخطيط أعمال التكليف (الارتباط)
1300	معيار تأكيد الجودة و برامج التحسين	2300	تأدية التكليف (الارتباط)
		2400	توصيل النتائج
		2500	متابعة التقدم الذي تم انجازه
		2600	قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر

المصدر:[8]عبد المهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **"المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر"**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2019، ص 39.

II. الرقابة الداخلية

1. الرقابة الداخلية

من بين التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية التعاريف التالية[9]:

- الرقابة الداخلية هو جهاز تضعه المؤسسة، يتم تحديده وتنفيذه تحت مسؤوليتها.

- أحدث تعريف للرقابة الداخلية هو الذي انتهجته إطار COSO سنة 2013، بحيث عرف الرقابة الداخلية بأنها: "عملية ينفذها مجلس الإدارة و الإدارة والمتعاونون، والتي تهدف إلى توفير تأكيد معقول حول مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال للقوانين واللوائح".

- يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية والمقاييس المصممة لتحقيق الأهداف التالية[10]:

حماية الأصول، اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية، تشجيع العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية.

المحور 2: القرار الائتماني، مصادره، ركائزه

1. القرار الائتماني

1. تعريفه:

هو الرد الصادر من المصرف الذي يتم من خلاله منح الائتمان إلى طرف آخر ضمن شروط وقواعد معينة بحيث يتم تلبية حاجات تلك المؤسسات التمويلية[11].

---

[7] محمد فوزي محمد السيد، " **أثر وظيفة المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة**" ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2019،ص 30-31.

[8] عبد المهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **"المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر"**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2019، ص 39.

[9] Dr. Mohamed .BOUHADIDA, "**Audit Interne, aspects théoriques et pratiques**", les pages bleues internationales, 2017, p19-20

[10] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي،**"المراجعة و تدقيق الحسابات"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة،2014 ، ص 84.

2. مصادر القرار الائتماني[12]

تمثل مصادر الحصول على المعلومات ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرار الائتماني فيمكن إيجازها فيما يلي:

أ. **المقابلة الشخصية للعميل:** حيث تتيح معرفة طالب القرض عن قرب من حيث تفكيره، مستوى إدارته وتنظيمه، بالإضافة لمدى التزام العميل ورغبته في سداد القرض حيث يركز على: غرض القرض، مبلغ القرض، فترة السداد، حيث تمكن هذه المعلومات من معرفة ما إذا كان القرض يتماشى مع سياسة البنك في الإقراض.

ب. **مصادر البنك الداخلية:** يمكن الحصول على معلومات عن طالب القرض من المصادر الداخلية للبنك نفسه، كمعرفة إحصائيات عن تعاملات العميل مع البنك، إحصائية الشيكات المرفوضة..الخ.

ت. **مصادر البنك الخارجية:** يمكن للبنك الحصول على هذا النوع من المعلومات ومن هذه المصادر: مركزية الأخطار المصرفية الموجودة في البنك المركزي حيث يستطيع البنك معرفة حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل من البنوك الأخرى، السجل التجاري، السجل العقاري، البنوك الأخرى..الخ.

- ويتم قبل النظر في طلب القرض عرض هذا الطلب على قطاع إدارة المخاطر (من بينها المراجعة الداخلية) في مدى اتفاق المطلوب بالشروط والضمانات المطلوبة مع التعليمات الداخلية وتعليمات البنك المركزي وأيضا السياسة الائتمانية للبنك، في حالة الموافقة على التسهيلات المطلوبة يصدر القرار الائتماني مشفوعا بالضوابط والشروط والضمانات التي يتعين توفرها قبل صرف القرض، مع إتباع السياسة الائتمانية للبنك دون أدنى تجاوز عنها، ومتابعة الدين حتى تمام السداد والتأكد من صرفه على الغرض الممنوح من أجله[13].

3. ركائز القرار الائتماني

يمر الائتمان المصرفي بعدة مراحل لعل أهمها: الاستعلام المصرفي و التحقيق المالي.

أ. **الاستعلام المصرفي[14]:** مع تطور العمل المصرفي تطور دور الاستعلام وأصبحت دائرة الاستعلام في كل بنك يعتمد على المركزية في جمع المعلومات وتبادل المعلومات مع دائرة الاستعلام التابعة للبنك المركزي وقد استمر التطور في نشاط الاستعلام المصرفي حتى أصبح أحد ركائز القرار الائتماني.

وتعتبر عملية جمع المعلومات عن طالب الائتمان خطوة أولية تسبق عملية التحقق عن المعلومات ومن تم تبويبها وتحليلها وقد تتعدد مصادر المعلومات وتختلف ولكن يبقى دراسة طلب القرض والبحث عن الضمانات اللازمة أساسا لقرار منح الائتمان.

ب. **التحقيق المالي:** يعمل التحقيق المالي على الوقوف عند واقعية وصحة الأرقام الواردة في القوائم المالية لتحديد القيمة الاقتصادية والنقدية لصافي أصول الشركة، حيث يتناول التحقيق المالي كل من بنود المركز المالي وقائمة الدخل، ومدى انطباق المبالغ الظاهرة في هذه القوائم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المحور 3: علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية ودورها في تصويب القرار الائتماني

يمكن تلخيص العلاقة الموجودة بينهما فيمايلي[15]:

- تمثل المراجعة الداخلية جزءا من المتابعة المستمرة لنظم المراقبة الداخلية، حيث تقوم بإعداد تقييم مستقل عن كفاية ومدى الالتزام بسياسات البنك والإجراءات التي وضعها لتنفيذ تلك السياسات وفي المقابل فإن المراجعة الداخلية تساعد الإدارة العليا ومجلس الإدارة على القيام بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية تعود إيجابا على اتخاذ قرارات صائبة وخاصة الائتمانية منها.

---

[11] أحمد ياسين حمد الجعافرة، **"مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن"**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 22.

[12] د. موسى شيقري نوري ، و آخرون، **" إدارة المخاطر"** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2016، ص 90.

[13] د. سمير مهدي، **"إدارة المخاطر في البنوك"**، الدار العالمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،الاسكندرية، 2018، ص 88.

[14] د. موسى شيقري نوري ، و آخرون، مرجع سابق، ص -90-92.

[15] رضا خلاصي، **"مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة"**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 7-72.(بتصرف)

- إن فحص المراجع الداخلي لا يقتصر على أنظمة المراقبة الداخلية وإنما يمتد أيضا إلى أنظمة المراقبة الداخلية الإدارية التي تهدف إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة بهدف خدمة الإدارة ومدها بفيض من التقارير التي تعتمد عليها في اتخاذ قرارات بطريقة علمية سليمة.
- لاختبار مدى كفاءة وفعالية السياسات والإجراءات الموضوعة للالتزام، تخضع أنشطة الالتزام لمراجعة دورية من قبل المراجع الداخلي بالتنسيق بين مسؤولي إدارة الائتمان لتبادل المعلومات لتمكين المدير المسؤول عن الالتزام من تعديل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام في الوقت المناسب وبما يحقق الحماية للمؤسسة من أية قرارات ائتمانية خاطئة.
- تعتبر المراجعة الداخلية إحدى وسائل الرقابة الداخلية تختص بالتأكد من تنفيذ السياسات الإدارية والمالية والإقلال من فرص وقوع الأخطاء والغش عند تقييم ملف طلب الائتمان والتي تؤثر سلبا على سلامة القرارات الائتمانية.
- تعتبر المراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل داخل البنك للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة حيث تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة تعمل على مد الإدارة باستمرار بالمعلومات فيما يتعلق بالنواحي التالية : دقة أنظمة الرقابة الداخلية، الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام البنك[16]
- تسمح المراجعة الداخلية بتحقيق أكبر كفاية إدارية ممكنة عن طريق محو الإسراف واكتشاف أخطاء التلاعب والتأكد من صحة المعلومات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها[17]
- إن النظام السليم والفعال للرقابة لا يتحقق إلا بوجود أداة المراجعة الداخلية[18].
- تعتبر المراجعة الداخلية من أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية، لذا فهي ليست جزء من نظام الرقابة الداخلية فحسب بل صمام الأمان له ويركز دور المراجع الداخلي في التقرير عن مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية ومراقبة مدى توفر مقومات نظام الرقابة الداخلية[19].
- تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث تساعد الإدارة على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية، ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول عل قرارات ذات جودة و فعالية[20].
- تعتبر المراجعة الداخلية كمرحلة وأداة رقابية هامة حيث تضمن فحص العمليات المالية ومراجعتها بهدف التأكد من مدى الالتزام بالقواعد والمبادئ المحاسبية، بالإضافة إلى التحقق من الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط وتحديد الفروق تحليلها لتحديد طبيعتها، وتحديد الانحرافات ومعالجة أسبابها وبصفة خاصة السلبية منها[21].
- إن وجود نظام جيد للمراقبة الداخلية يعتبر أحد مقومات المراجعة لداخلية، حيث نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على أن مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يضمن فحص وتقييم سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المعمول بها و جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها[22]
- من الطبيعي أن يحتوي الهيكل التنظيمي للبنك التجاري على إدارة للمراجعة الداخلية. تعمل كأداة للرقابة الداخلية المالية والإدارة بالبنك ولدعم إدارة المراجعة الداخلية بالبنك التجاري في تشغيل هيكل الرقابة الإدارية يجب مراعاة أن تكون هذه الإدارة مستقلة تنظيميا أي تتبع مجلس الإدارة مباشرة. وأن تتحقق إدارة المراجعة الداخلية من مدى التزام البنك بالقوانين واللوائح ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي ومجلس الإدارة فيما يتعلق بالشروط والضمانات الواجب توفرها عند إصدار القرار الائتماني. وأن تتحقق كذلك من تنفيذ إجراءات وسياسات إدارة البنك بمعرفة كافة الأقسام والإدارات والفروع[23].

---

[16] د. نور الدين أحمد قايد ، **"مفاهيم في الرقابة الداخلية "**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2017، ص 325
[17] د. أحمد عبد الهادي الجيار، **"المراجعة الداخلية للبنوك و المؤسسات الاقتصادية"**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2017، ص 27
[18] محمد لمين علون، مرجع سابق، ص 42.
[19] محمد الجابري، **"تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن"** دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، صنعاء، اليمن، 2014، ص 33.
[20] رضا خلاصي ، مرجع سابق، ص 123.
[21] د. سلامة محمود رأفت و آخرون، **"علم تدقيق الحسابات النظري"**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 235
[22] أ.د ثناء على القباني، **"المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 97.
[23] د.أحمد عبد الهادي الجيار، مرجع سابق، ص 158.(بتصرف)

- تعتبر المراجعة الداخلية الحلقة الأخيرة من مجموعة الرقابة الداخلية، فبعد وضع أنظمة الرقابة الداخلية والإجراءات الواجب إتباعها لابد من وجود أداة فعالة لتقييم هذه الأنظمة ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها عن طريق التأكد من أن التنفيذ يتم وفقا لما هو وارد في اللوائح والتعليمات وهذا دور أنظمة المراجعة الداخلية.[24]
- يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن تنفيذ كافة الأنشطة و الخدمات، والمنتجات والعمليات بالبنك وأنها تتطابق مع التعليمات الداخلية والسياسة الائتمانية وتعليمات البنك المركزي ويرفع المراجع الداخلي تقريره إلى مجلس الإدارة مباشرة عن مدى الالتزام بالتعليمات والأنظمة والسياسات في تنفيذ تلك الأنشطة والخدمات والعمليات بالبنك[25].

و بالنسبة لعلاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية ودورها في تصويب القرار الائتماني في البنك الوطني الجزائري محل الدراسة، يمكن حصره فيمايلي[26]:

- تضع إدارة البنك مقاييس وافية لتقييم الضوابط الرقابية الخاصة بعمليات التي تقوم بها مصلحة الائتمان، لذلك فإن المراجع الداخلي يتأكد من مدى قيام إدارة البنك بذلك، وإذا تبين أنها غير كافية فمن واجب المراجع الداخلي العمل مع الإدارة لتطوير مقاييس التقييم المناسبة وإدخال تحسينات عليها لتعود بالإيجاب على متخذي القرارات الائتمانية والعمل على تصويبها.
- إن وجود إدارة مستقلة ذات كفاءة عالية للمراجعة الداخلية بالبنك وبما لها من خبرات ومؤهلات مناسبة وأدوات رقابية تزيد من تفعيل نظام الرقابة الداخلية ومن تم ترشيد وتصحيح القرارات الائتمانية. فمعيار كفاءة المراجعة الداخلية أحد أهم المعايير التي تعمل على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة.
- تمثل المراجعة الداخلية جزءا من المتابعة المستمرة لنظم الرقابة الداخلية، حيث تقوم بإعداد تقييم مستقل عن كفاية ومدى التزام مصلحة الائتمان للسياسة الائتمانية بالإضافة إلى الإجراءات واللوائح والقوانين التي وضعت من قبل الإدارة يتقيد بها عند دراسة وتقييم طلبات منح الائتمان، وفي المقابل إن المراجعة الداخلية تساعد الإدارة العليا على القيام مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية ومن خلال تقديم لهم تأكيدات حول مدى سلامة وفعالية هذه الإجراءات عند دراسة طلبات منح الائتمان ومدها بإرشادات تساعد على صياغة قرارات ائتمانية صائبة.
- يعتبر نظام الضبط الداخلي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة، فالمسؤولية الرئيسية للضبط الداخلي تعود للإدارة. فهو يقوم بتقسيم العمل وتحديد اختصاصات العمل الائتماني والسلطات والمسؤوليات الائتمانية داخل إدارة الائتمان بكل عناية ودقة مع التحقق من وجود المؤهلات والخبرات المطلوبة في المكان المناسب بالإضافة غلى إتاحة الفرص للالتحاق ببرامج التدريب، فعدم وجود نظام للضبط الداخلي داخل هذه الإدارة يؤدي إلى اتخاذ البنوك القرارات الائتمانية غير سليمة.
- فالمراجع الداخلي يساهم، يساعد، يقيم ويشارك في إقامة ضوابط داخلية، بالإضافة إلى القيام بعمليات التفتيش للتأكد من حسن سير العمل وعدم مخالفة الأنظمة والإجراءات والالتزام بقواعد الرقابة الداخلية والمراجعة المستمرة لمعرفة مدى التزام إدارة الائتمان بهذه الضوابط المحددة.
- تعزيز أجهزة الضبط الداخلي والتأكيد على أدواته وفعالياته المختلفة.
- يقوم المراجع الداخلي في البنك محل الدراسة قبل منح الائتمان في التحقق من مدى اتفاق طلب منح القرض مع شروط سياسة البنك الائتمانية وكذلك في تقويم مدى ملائمة الأرباح الناتجة عن القرض وأيضا مصادر والتأكد من قدرة العميل على السداد والتأكد من استيفاء كافة المستندات والشروط والضمانات لإزالة عقبات استيفائها.
- يقوم المراجع الداخلي بمتابعة الائتمان بعد منحه للزبون وهذا للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله والتحقق من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الإجراءات السليمة في منح الائتمان ليتم بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية، ولذا يمكن اعتبار هذا النوع من المراجعة مراجعة مستمرة خلال فترة القرض ويمكن في هذا النوع من المراجعة إعطاء أهمية

---

[24] د.أحمد عبد الهادي الجيار، مرجع سابق، ص209 .

[25] د.سمير مهدي ، مرجع سابق، ص152

[26] مقابلة مع مراجع داخلي بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري بتاريخ 2019/06/16.

خاصة للقروض التي تزيد قيمتها عن حدود معينة بأن تخضع لمراجعة دائمة والتي تقل عن ذلك تخضع لمراجعة دورية في حين يخضع ما عدا ذلك لمراجعة عشوائية.

- أيضا تقوم المراجعة الداخلية برقابة المقترض من خلال مساعدة إدارة الائتمان بتقديم تقارير دورية مستمرة عن مدي تنفيذ الخطة التي تم علي أساسها إصدار القرار الائتماني وحتى تمام السداد مع التقييم المستمر للضمانات المقدمة من المفترض وعلي فترات زمنية متتالية.

مما سبق، يتضح بأن إدارة المراجعة الداخلية في البنك محل الدراسة قد ساهمت من خلال التوجيهات وإعطاء تأكيدات للإدارة على سلامة فعالية الالتزام في تطبيق الضوابط والإجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة عند دراسة وتقييم طلبات الائتمان وبأنها تتماشى مع التعليمات الداخلية والسياسة الائتمانية وتعليمات البنك المركزي والتي يتم على أساسها اتخاذ قرارات ائتمانية صحيحة وصائبة بالإضافة غلى دور المراجعة الداخلية في كشف نقائص نظام الرقابة الداخلية الخاص بإدارة الائتمان والمتعلق أساسا بالقواعد المتبعة عند إصدار القرار الائتماني.

الخاتمة:

لقد تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية العلاقة التي تربط المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية ودورها في تصويب القرار الائتماني في البنك الوطني الجزائري، وقد أظهرت الدراسة النظرية والميدانية إلى النتائج الآتية:

- ❖ تحتاج عمليات الائتمان إلى معلومات كثيرة وتحليل اقتصادي دقيق ومعرفة العديد من المؤشرات الاقتصادية لدعم قرار الموافقة على منح الائتمان أي إصدار القرار الائتماني بالموافقة. في أغلب الأحيان قد لا تكون جميع المعلومات متوفرة ولا يبذل موظفو البنك مجهودا للحصول على معلومات وبالتالي يتم اتخاذ القرار الائتماني بطريقة خاطئة لعدم وجود نظام استعلامي متطور أو مراجعة داخلية ائتمانية دقيقة.
- ❖ إن المتابعة والتقييم المستمر لفعالية الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية المطبقة عند تقييم ودراسة طلبات منح الائتمان والتي تكون مستندة على أسس وقواعد سليمة من قبل المراجع الداخلي سوف يساهم في تطويرها ونزع نقائصها ومن تم إجراء تحسينات عليها مما يؤثر إيجابا على القرار الائتماني الرشيد والصائب، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- ❖ إن وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية في البنوك عامة وفي إدارة الائتمان خاصة يساعد على اكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة في اتخاذ القرار الائتماني الصائب.
- ❖ إن وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لتصويب القرار الائتماني لذلك لابد من وجود إدارة المراجعة الداخلية فعّالة تعمل بجوارها تزيد من فعاليتها، فهذه العلاقة تساعد على تصويب القرار الائتماني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.
- ❖ إن وجود إدارة مستقلة ذات كفاءة عالية للمراجعة الداخلية يساعد على صياغة قرارات ائتمانية صائبة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ❖ إن التقييم المستمر لأنظمة العمل الداخلية في البنك عامة وإدارة الائتمان خاصة من قبل مراجع داخلي سوف يساعد على الوصول إلى اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة وعملية.
- ❖ إن وجود نظام الرقابة الداخلية في البنوك فعّال يساعد على تصويب القرار الائتماني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

من نتائج المتوصل إليها، نوصي بالآتي:

- ✓ ضرورة تعزيز الاستقلال الحقيقي لإدارة المراجعة الداخلية والعمل على عقد دورات لموظفي قسم الائتمان لتفهم وإدراك دور وأهمية المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار الائتماني الصائب .
- ✓ ضرورة الاعتماد على إدارة المراجعة الداخلية من أجل تحقيق أكبر كفاية وفعالية في وضع الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية لضمان تصويب القرارات الائتمانية .
- ✓ ضرورة وجود رقابة داخلية و مراجعة داخلية يعملان في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين واللذان يساعدان على اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة وعملية.

- ✓ ضرورة قيام البنوك بطلب معلومات دورية عن العميل بالتنسيق مع المراجعة الداخلية من أجل التأكد من استرجاع قيمة الائتمان.
- ✓ ضرورة تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في البنوك لضمان توفر معلومات تتسم بالجودة لها دور كبير في اتخاذ القرار الائتماني الصحيح و الصائب.
- ✓ عقد ندوات للعاملين في مجال الائتمان المصرفي لمناقشة القضايا الائتمانية التي تؤثر سلبا في تصويب القرار الائتماني.
- ✓ وضع نظام مراجعة على الأخلاق المتعلق بالعميل طالب منح الائتمان.
- ✓ القيام بمتابعة الوضع المالي والاقتصادي للعميل قبل وبعد صدور القرار الائتماني، حيث يجب الحصول على تأكيد من قبل المراجع الداخلي فيما يتعلق بصدق المعلومات المالية المقدمة من قبل العميل والتي لها تأثير كبير على القرار الائتماني الصائب قبل صدوره.
- ✓ القيام ببعثات للبنوك الدولية للوقوف على أحدث التطورات والأساليب المستخدمة في مجال العمل الائتماني والتي تجنب الوقوع في قرار ائتماني خاطئ. بالإضافة إلى تبادل الخبرات بين البنوك.

قائمة المراجع:

1. د.إيمان ابراهيم حسين، **"المراجعة و الرقابة في نظم المحاسبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة دمنهور، الإسكندرية، 2018، ص 114.

2. IIA/IFACI (trad.),Cadre de référence international des pratiques professionnelles de l'audit interne (Paris: IFACI, 2014), p15.

3. Kurt F. Reding, et autres, "**Manuel d'AUDIT INTERNE**", 3eme édition, Paris, 2015, chapitre 1, p 2.

4. Jacques Renard, "**Théorie et pratique de L'AUDIT INTERNE**", 10 eme édition, Paris, 2017, p 63.

5. محمد لمين علون، **"التدقيق الداخلي و دوره في تحقيق التسيير الأمثل بالمؤسسة"**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2018، ص ،47-48.

6. أحمد حلمي جمعة، **"التدقيق للحسابات"**، دار الصفاء، عمان، 2010، ص 8-9.

7. محمد فوزي محمد السيد، **"أثر وظيفة المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة"** ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2019، ص 30-31.

8. عبد المهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **"المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر"**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2019، ص 39.

9. Dr.BOUHADIDA Mohamed, "**Audit Interne, aspects théoriques et pratiques**", les pages bleues internationales, 2017, p19-20

10. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **"المراجعة و تدقيق الحسابات"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة،2014 ، ص 84.

11. أحمد ياسين حمد الجعافرة، **"مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن"**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 22.

12. د. موسى شيقري نوري، و آخرون، **"إدارة المخاطر"** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2016، ص 90.

13. د. سمير مهدي، **"إدارة المخاطر في البنوك"**، الدار العالمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،الاسكندرية ، 2018، ص 88.

14. د. موسى شيقري نوري، و آخرون، مرجع سابق، ص 90-92.

15. رضا خلاصي، **"مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة"**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 71-72.(بتصرف)

16.د. أحمد قايد نور الدين، **"مفاهيم في الرقابة الداخلية"**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2017، ص 325.
17. د. أحمد عبد الهادي الجيار، **"المراجعة الداخلية للبنوك و المؤسسات الاقتصادية"**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2017، ص 27.
18.محمد لمين علون، مرجع سابق، ص 42.
19.محمد الجابري ، **"تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن" دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، صنعاء، اليمن، 2014، ص 33.
20.رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 123.
21.د. محمود رأفت سلامة و آخرون، **"علم تدقيق الحسابات النظري"**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 235.
22.أ.د ثناء على القبانى، **"المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 97.
23.د.أحمد عبد الهادي الجيار، مرجع سابق، ص 158.(بتصرف)
24.د.أحمد عبد الهادي الجيار، مرجع سابق، ص209.
25.د.سمير مهدي ، مرجع سابق، ص 152.
26.مقابلة مع مراجع داخلي بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري بتاريخ 2019/06/16.